هنا المعدوم وهو أحد إطلاقاته وقد برهن الشيخ إبراهيم الكوراني عليه الرحمة على أن إطلاق الشيء على المعموم حقيقة كإطلاقه على الموجود وألف في ذلك رسالة جليلة سماها جلاء الفهوم ويعلم منها أن القول بذلك الإطلاق ليس خاصا بالمعتزلة كما هو المشهور ولهذا أول هنا من لم يقف على التحقيق من الجماعة فقال : إن التعبير عنه بذلك باعتبار وجوده عند تعلق مشيئته تعالى به لا أنه كان شيئا قبل ذلك .

وفي البحر نقلا عن ابن عطية أن في قوله تعالى : لشيء وجهين أحدهما أنه لما كان وجوده حتما جاز أن يسمى شيئا وهو في حال العدم والثاني أن ذلك تنبيه على الأمثلة التي ينظر فيها وأن ما كان منها موجودا كان مرادا وقيل له كن فكان فصار مثالا لما يتأخر من الأمور بما تقدم وفي هذا مخلص من تسمية المعدوم شيئا أه وفيه من الخفاء ما فيه وأياما كان فالتنوين للتنكير أي لشيء أي شيء كان مما عز وهان إذا أردناه ظرف لقولنا أي وقت تعلق إرادتنا بإيجاده أن نقول له كن في تأويل مصدر خبر للمبتدأ واللام في له كاللام في لشيء فيكون .

40 .

- إما عطف على مقدر يفصح عنه الفاء وينسحب عليه الكلام أي فنقول ذلك فيكون وإما جواب لشرط محذوف أي فإذا قلنا ذلك فهو يكون وقيل : إنه بعد تقدير هو تكون الجملة خبرا لمبتدأ محذوف أي ما أردناه فهو يكون وكان في الموضعين تامة والذي ذهب إليه أكثر المحققين وذكره مقتصرا عليه شيخ الإسلام أنه ليس هناك قول ولا مقول له ولا أمر ولا مأمور حتى يقال : إنه يلزم أحد المحالين إما خطاب المعدوم أو تحصيل الحاصل أو يقال : إنما مستدعية انحصاره وقوله تعالى في قوله تعالى : كن وليس يلزم منه انحصار أسباب التكوين فيه كما يفيده قوله سبحانه : إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون فإن المراد بالأمر الشأن الشامل للقول والفعل ومن ضرورة انحصاره في كلمة كن انحصار أسبابه على الإطلاق في ذلك بل إنما هو تمثيل لسهولة تأتي المقدورات حسب تعلق مشيئته تعالى وتصوير لسرعة حدوثها بما هو علم في ذلك من طاعة المأمور المطيع لأمر الآمر المطاع فالمعنى إنما إيجادنا لشيء عند تعلق مشيئتنا به أن نوجده في أسرع ما يكون ولما عبر عنه بالأمر الذي هو قول مخصوص وجب أن يعبر عن مطلق الإيجاد بالقول المطلق .

وقيل : إن الكلام على حقيقته وبذلك جرت العادة الإلهية ونسب إلى السلف وأجيب لهم عن حديث لزوم أحد المحذورين تارة بأن الخطاب تكويني ولا ضير في توجهه إلى المعدوم وتعقب

بأنه قول بالتمثيل وتارة بأن المعدوم ثابت في العلم ويكفي في صحة خطابه ذلك حتى أن بعضهم قال بأنه مرئي له تعالى في حال عدمه وتعقب بما يطول وأما حديث الا نحصل فقالوا أن الأمر فيه هين وقد مر بعض الكلام في هذا المقام .

واحتج بعض أهل السنة بالآية بناء على الحقيقة على قدم القرآن قال : إنها تدل على أنه تعالى إذا أراد إحداث شيء قال له كن فلو كان كن حادثا لزم التسلسل وهو محال فيكون قديما ومتى قيل بقدم البعض فليقل بقدم الكل وتعقب بأن كلمة إذا لا تفيد التكرار ولذا إذا قال لامرأته : إذا دخلت الدار فأنت طالق فدخلت مرات لا تطلق إلا طلقة واحدة فلا يلزم أن يكون كل محدث محدثا بكلمة كن فلا يلزم التسلسل على أن القول بقدم كن ضروري البطلان لما فيه من ترتب الحروف وكذا يقال في سائر الكلام اللفظي .

وقال الإمام : إن الآية مشعرة بحدوث الكلام من وجوه : الأول أن قوله تعالى : إنما قولنا لشيء إذا أردناه يقتضي كون القول واقعا بالإرادة وما كان كذلك فهو محدث والثاني أنه علق القول بكلمة إذا